

## الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على السياسات الأوروبية

### Illegal Immigration and its Impact on European Policies

تاريخ النشر: 2018/12/20

تاريخ القبول: 2018/06/16

تاريخ الاستلام: 2018/05/05

د/ مرضي مصطفى

ط.د/ هداجي حمزة

جامعة وهران 2، وهران - الجزائر

جامعة وهران 2، وهران - الجزائر

#### ملخص:

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة إنسانية قديمة العهد، فهي ظاهرة بدأت منذ ستينات القرن الماضي، ولم تكن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل جريمة في الدول الأوروبية في بداية الثلاثينات إلى أواخر الستينات نظراً لحاجة هذه المجتمعات للأيدي العاملة، لكن مع أوائل السبعينيات، شعرت الدول الأوروبية نسبياً بالافتقار من الأيدي العاملة، مما جعلها تتبنى إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية، وفيما بعد أصبح وجود المهاجرين على أراضيها يشكل مخاطر كبيرة مما استوجب سن قوانين تقلل دخولهم إلى أراضيها لما يشكله تواجدهم من خطر على أمنها واستقرارها، وتجسد ذلك أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وترسخ بشكل كبير عقب الثورات العربية وما سببته من مشاكل سياسية كبيرة وكثرة اللاجئين في كل الدول العربية والأوروبية فرار من رعى الحروب الدائرة في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية؛ السياسات؛ أوروبا؛ الدول العربية.

#### Abstract:

The illegal immigration inhuman phenomenon is not new, but is a phenomenon began in the sixties of the last century, and was not the phenomenon of illegal immigration is a crime in European countries in the early thirties to the late sixties because of the need for these communities, labor, and with the early seventies, the European nations felt , relatively speaking, sufficient manpower, which made them adopt legal measures aimed at curbing illegal immigration, and later became the presence of immigrants on its territory poses a significant risk, which necessitated the enactment of laws reduce their entry into the territory of what constitutes presence of danger to the security, stability and embody that, more after the events of September 11, 2001, and establishes dramatically after the Arab revolutions and caused the big political problems and the large number of refugees in all Arab and European countries escape the raging wars in Arab countries.

Keywords: Illegal immigration; European countries; Arab countries.

#### مقدمة:

تعاظم الاهتمام في العقود الأخيرة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، لاسيما بعد أن أصبحت تشكل مصدر قلق وخطر لكثير من الدول وصانعي القرار فيها، وتجاوز خطرها البعد الاقتصادي والاجتماعي ليتماس مع الخطوط الأمنية الحمراء للدول، ويتمازج مع الإرهاب ليصبح قضية أمنية بحتة.

تبدأ دراما الهجرة غير الشرعية إن صح الوصف من مغادرة الديار، وحتى الوصول إلى أرض الأحلام في شوارع أوروبا كما يتصور. فمن الصحاري القاحلة والفيافي الواسعة إلى الأمواج العاتية إلى غياهب السجون، وكلها دراما مأساوية تواجه المهاجر في كل مرحلة من مراحل الرحلة.

سنعالج من خلال هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية:

ما هي الهجرة غير الشرعية؟ وماهي أبرز السياسات التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي للحد منها؟

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية.**

**المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية.**

**الفرع الأول: تعريف الهجرة.**

عرفت الهجرة في لسان العرب لابن منظور بأنها الخروج من ارض إلى أرض، أما حسب تعريف قسم السكان بهيئة الأمم المتحدة تعني الهجرة ظاهرة جغرافية ينتقل خلالها السكان من منطقة إلى أخرى، وبالتالي ينتج عن ذلك تغير في مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد.<sup>1</sup>

وهناك تعريف هام للهجرة، وهو التعريف الذي تتبناه الأمم المتحدة، والذي يعرف مصطلح الهجرة بأنها النقلة الدائمة، أو الانتقال إلى مكان بعيد عن الموطن الأصلي بعدا كافيا، وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفيين للمدينة، وخارجية إذا قام بها الفرد إلى خارج بلاده لفترة محدودة أو بصفة نهائية.<sup>2</sup>

**الفرع الثاني: تعريف الهجرة غير الشرعية.**

يعتبر العديد من الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة، بينما يعتبرها آخرون انتهاكا للقانون، بينما يرى البعض أن الهجرة الدولية هي إحدى نتائج المد الرأسمالي، وبالأخص تدويل الأسواق، حيث يحتاج رأس المال إلى استغلال قوة عمل رخيصة، ولا بد من انتقال منظم لضبط عملية التراكم الرأسمالي، فعندما يحدث تباطؤ في دورة رأس المال توصم هجرة العمالة بأنها هجرة غير شرعية.

وتلقي التعريفات التالية للهجرة غير الشرعية الضوء على صور مهجريها.

<sup>1</sup> - عبد القادر لقصير، الهجرة من الريف إلى الحضر، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية، بيروت، 1969، ص 222.

<sup>2</sup> - عبد القادر لقصير، نفس المرجع، ص 232.

فهناك من يعرفهم بأولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل، ولكن بدون الوثائق والتصاريح اللازمة. وهناك من يعرفهم بأنهم أولئك الذين يدخلون دولة ما بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة، وكذلك الذين يدخلون بأوراق مزورة، أو بتصاريح دخول مؤقتة، ولكنهم تجاوزوا مدتها. كما يعرفهم البعض بأنهم أولئك الذين يدخلون قطرا معينا بطريقة غير شرعية، أو الذين انتحلوا صفات معينة كسياح، ويشار إليهم بالعمال غير الموثقين، أو الغرياء غير الشرعيين.<sup>1</sup>

وفي ضوء هذه المفاهيم يمكن القول بأن هناك خمس صور من المهاجرين غير الشرعيين:

1. المهاجرين الذين يعبرون الحدود مختبئين في القطارات، أو السيارات، أو الشاحنات، أو يعبرون البحر بواسطة المراكب.
  2. الدخول القانوني بتصريح لفترة قصيرة للسياحة، أو لأسباب صحية، والتمادي في الإقامة بعد ذلك.
  3. الدخول الذي يبدو شرعي بالوثائق المزورة.
  4. الدخول بصفة باحث عن اللجوء، ثم رفض العودة إلى الوطن الأم عندما ترفض استمارة طلب اللجوء.
  5. الدخول بطريقة شرعية إلى أحد الأقطار، والتسلل بعدها عبر حدوده إلى أقطار أخرى.
- وبذلك يشمل مفهوم الهجرة غير الشرعية كافة صور الدخول غير الشرعي من دولة لأخرى، أو من قارة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط والإجراءات الرسمية للتواجد الشرعي المعمول به في هذه الدول.<sup>2</sup>

**المطلب الثاني: النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.**

**الفرع الأول: النظريات الاقتصادية.**

يقدم ارنست رافينستين وهو صاحب النظرية الأولى للهجرة (1885) وعالم الجغرافيا الانكليزي<sup>3</sup> بعض القوانين من خلال تحليل بيانات تعداد السكان. وقد خلص إلى أن الهجرة محكومة بعوامل الدفع والجذب، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة والفقير الناس إلى ترك بلدانهم الأصلية إلى مناطق أكثر جاذبية، وأضاف أن الهجرة تتزايد مع تطور التكنولوجيا.

وضع رافينستين الهجرة في بيئة أكثر عموما معتبرا تقدم الهجرة كحركة تنطلق من محيط الدائرة إلى مركزها، بينما اتبع العديد من المنظرين نهج رافينستين مع بعض الاختلافات الطفيفة. وقد أعاد افيريت لي (1966) صياغة نظرية رافينستين ولكن بالتركيز على عناصر الدفع حيث أشار لي- إلى وجود أربعة

<sup>1</sup> - محمد حسين صادق حسن، الهجرة الخارجية وأثرها على البناء الطبقي، منشأة المعارف، القاهرة، 2007، ص 124.

<sup>2</sup> - عبد الفتاح وهيب، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 19.

<sup>3</sup> - جون لوفيل، الهجرة بين دول المتوسط والاتحاد الأوروبي، ترجمة يوروميد للهجرة، المفوضية الأوروبية، النمسا، 2013، ص 27.

عوامل أساسية تحدد الهجرة الدولية، يرتبط أول عاملين بالوضع في الدول المنشأ ودول المقصد، والعوامل الأخرى تتعلق بالوضع الراهن مثل المسافة، العوائق السياسية ووجود شبكة للهجرة، وأيضا العوامل الشخصية المتعلقة بتعليم المهاجرين و المعرفة بالوسط في البلاد المستقبلية للهجرة، والروابط العائلية في دول المنشأ والمقصد، الأمر الذي قد يسهل أو يعرقل الهجرة.

أما تورادو (1969)، فقد وضع الهجرة الدولية في إطار علاقة العرض والطلب للسوق، وأقام علاقة متبادلة بين تطور الهجرة والتطور الاقتصادي، حيث تدفع الفوارق في الأجور إلى انتقال المهاجرين من المناطق ذات الأجور المتدنية إلى المناطق ذات الأجور المرتفعة وذلك بهدف زيادة الدخل، ومن تم يقترح على الدولة التي ليس لها قدر كاف من العمالة وتسعى إلى جلب المزيد من العمالة تقديم أجور مرتفعة تجذب المهاجرين القادمين من الدول التي لديها فائض في العمالة.<sup>1</sup>

وتؤكد نظرية النظام العالمي التي تناولها ساسكيا ساسن (1988) إن الهجرة الدولية هي نتاج للنظام الرأسمالي، وان نماذج الهجرة تميل إلى تأكيد تقسيم العالم إلى مركز (الدول الغنية) ومحيط (الدول الفقيرة). كما يتسبب التطور الصناعي في الدول الأولى في إحداث مشكلات هيكلية في اقتصاديات الدول الثانية مما يشجع على الهجرة، وبالتالي تحلل هذه النظرية الهجرة بمنظور شامل، مؤكدة على أهمية اقتصاد السوق، وتشير إلى أن التبادلات بين الأنشطة الاقتصادية القوية العالية المستوى تؤدي حتما إلى ركود في الأنشطة الأولى و إلى تخبط الدوائر الاقتصادية والأطر الاجتماعية والثقافية. إن هذه العلاقات غير المتكافئة تزيد من التشجيع على الهجرة بشكل اكبر من الفوارق في الأجور والوظائف.

وفي الأخير يرى أنصار هذه النظرية أن من نتائج تأثير العولمة ترك اقتصاديات العالم الثالث معتمدة على الزراعة وتصدير المواد الخام، مواكبة بذلك التأخر الصناعي وغارقة في التأخر، وهذا ما يفسر سبب تحرك تدفقات الهجرة غير الشرعية نحو مسار واحد من المحيط إلى المركز.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: نظرية الشبكات أو دوام الهجرة.

يعتبر البعد المتعلق بشبكات الهجرة مهم للغاية، لأنه يفسر استمرار ظاهرة الهجرة عن طريق إقامة الروابط الاجتماعية بين المهاجرين وغير المهاجرين. تلك الروابط التي تربط أكثر بين دول المنشأ ودول المقصد حيث يقدم كل مهاجر فرصا للأشخاص من محيطه (فرد من أسرته أو من عشيرته أو من الجيران) لحثهم ومساعدتهم على الهجرة. وفي هذا الإطار فان قرار السفر لا يقوم بشكل أساسي على

<sup>1</sup> رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة، 2008، ص 273.

<sup>2</sup> رياض حمدوش ، نفس المرجع، ص 275.

حساب اقتصادي وعقلاني صرف على النحو الذي تركز عليه الدراسة الاقتصادية، ولكن على المعلومات التي يتم جمعها عن مدى توفر الأشخاص الذين يستطيعون دعم المهاجر ماديا ونفسيا خلال جميع مراحل انتقاله. كما تسمح شبكات الهجرة من خلال تأثيراتها في تقليل المخاطر والتكاليف عن المهاجرين والمهاجرات المستقبليين بالاستمرار الذاتي لعملية الهجرة وضمان ديمومتها.

### الفرع الثالث: النظرية الديمغرافية.

يعتبر المؤشر الديمغرافي من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث والموسع نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية الهجرة غير الشرعية من الجنوب نحو الشمال المتوسطي خاصة في الجهة الغربية منه حيث عرفت نمو سريعا. وتعتبر دول المغرب العربي نموذجا واضحا للحركية الديمغرافية النشطة، فالخوف الأوروبي ينبع من الاختلال في التوازن الديمغرافي وعدم القدرة على الحفاظ عليه في تلك الدول، بسبب العدد الإجمالي للسكان في كلتا الضفتين وما يعكسه هذا التباين من تزايد وانخفاض قوة العمل، فتصبح عوامل التهديد والصراع ذات الطبيعة غير الوطنية تؤثر على أمن المجتمعات الأوروبية المتميزة بضعف القدرة التجديدية وشيخوخة البنية السكانية.<sup>1</sup>

ينظر مما سبق إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية بأنها أصل التهديدات الأخرى، وهي واحدة من ميزات ما بعد الحرب الباردة، صادرة من الجنوب وتهدد بصورة خاصة الدول الأوروبية التي تتخوف من الغزو المتزايد عبر ما تسميه بقوارب الشباب القادمين من الجنوب، والناقلين لكتل المهاجرين غير الشرعيين، البؤساء، مهربي المخدرات والإرهابيين.<sup>2</sup>

### المبحث الثاني: السياسات الأوروبية والحلول الممكنة للتصدي للهجرة غير الشرعية.

#### المطلب الأول : نظرة التشريعات الدولية للهجرة غير الشرعية .

أدرك المجتمع الدولي أهمية ارتباط الهجرة الدولية بالتنمية ومكافحة الفقر، فاتجهت الجهود الدولية إلى تشجيع التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الفقر، والإسراع في عملية التنمية بحسبانها من أهم الأسباب للحد من الزيادة المطردة التي يشهدها العالم في مجال الهجرة الدولية ، والتي تقتضي التنظيم لمنع إساءة استغلال وضع المهاجرين ومعاملتهم معاملة إنسانية، مع حماية حقوقهم الإنسانية بصورة كاملة. ونظراً لغياب القواعد الدولية المنظمة لهذا النشاط الأمر الذي جعل من جماعات الإجرام المنظم

<sup>1</sup> منير بلعيد، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة، الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط، ملتقى قسنطينة، 2008، ص101.

<sup>2</sup> ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو قارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2011، ص40.

استغلال هذه الثغرة في تكثيف عمليات تهريب المهاجرين بصور غير شرعية، بهدف تحقيق أرباح مالية طائلة، دون النظر إلى حماية هؤلاء المهاجرين، وما قد يتعرضون إليه من مخاطر قد تأخذ بحياتهم أو تهدد أمنهم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إلحاق الضرر بدول المهجر من جراء ذلك النشاط غير المشروع<sup>1</sup>.

ورغم تعدد الجهود الدولية الرامية إلى إسباغ نوع من الحماية لضحايا هذا النوع من الإجرام عبر الوطني، إلا أن هذه الجهود جاءت متفرقة، وغير شاملة لقواعد قانونية تقف نبراسا لعمليات تهريب المهاجرين وسائر المسائل المتصلة بها، ومن أهم الجهود الدولية في هذا الشأن هو بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد سبق البروتوكول سالف الذكر العديد من الجهود الدولية بشأن المهاجرين بصفة عامة، والبعض منها يلقي بظلاله على وضع المهاجرين غير الشرعيين بدول المهجر، واعتبارهم ضحايا لعصابات الإجرام المنظم، ومن هذه الجهود ما يلي:

- في مجال التنمية: صدر إعلان الحق في التنمية لعام 1986.
  - في مجال الضمان الاجتماعي أبرمت اتفاقية بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنيين وغير الوطنيين في مجال الضمان الاجتماعي لعام 1962.
  - في مجال حقوق العمال أبرمت اتفاقية الهجرة بهدف تعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين لعام 1975.
  - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام 1990.
- المطلب الثاني: السياسات الأوروبية حول الهجرة غير الشرعية.**

### الفرع الأول: ازدواجية الخطاب الأوروبي حول الهجرة.

إن الدول الأوروبية التي تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعيًا وكونيًا، هي ذاتها التي تجهز على الحق في التنقل الذي تنادي المواثيق والعهود الدولية به، وهي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين والشرعيين المتواجدين فوق أراضيها، وهي التي تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية بامتهان كرامتهم وتمريغها في وحل التمييز العنصري. بالرغم من أن البند 13 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على "حق أي شخص في اختيار مكان إقامته

<sup>1</sup> - محمود شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص9.

وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء"، كما يؤكد على أن "لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده الأصلي".<sup>1</sup>

ففي ألمانيا تحققت انعطافة تاريخية، باتفاق جميع الأحزاب الموالية والمعارضة على قانون جديد للهجرة في يونيو 2004. إذ خفف الكثير من القيود التي كانت تكبل السلطات الرسمية الألمانية في تعاملها مع قضايا المهاجرين، إلا أن شبح الخوف من الإرهاب برز واضحا في ثنايا القانون الجديد، سواء من حيث سرعة ترحيل المشتبه بهم أو من حيث حق الانتساب الذي منح لوزارة الداخلية وأجهزة الأمن تقدير " نظافة " السجل الشخصي للمهاجر إلى ألمانيا. وأبرز ما في القانون الجديد التمييز بين الرعايا الوافدين من الدول الأجنبية، حيث يخضع القادمون من الدول العربية والإسلامية إلى ترتيبات أمنية خاصة تطل سجلهم الشخصي وتاريخ حياتهم ونشاطهم السياسي قبل منحهم سمة الإقامة أو العمل، كما يمنح قانون الهجرة الجديد السلطات الأمنية الألمانية حقا بترحيل من تقدره خطرا على الأمن والاستقرار الداخلي أو تعتبره داعية للحقد والكراهية، وهذا الجانب يطال أئمة المساجد الإسلامية بشكل خاص ومعلمي مدارس اللغات الأجنبية.<sup>2</sup>

كما أن الهجرة الانتقائية باتت خيارا استراتيجيا لفرنسا، فقد عُرض على البرلمان في بداية عام 2006 مخطط يقضي بجلب العقول والأدمغة إلى فرنسا عبر قانون الهجرة المختارة، ويتوجه هذا القانون إلى الطلاب الأجانب على وجه التحديد الذين يزاولون دراساتهم في الجامعات والمعاهد الفرنسية أو من هم موجودون في بلدانهم ويتمتعون بمستوى علمي عالٍ، علما أن معظم هؤلاء من دول افريقيا السوداء ومنطقة المغرب العربي. وفي المقابل يدعو المشروع إلى إلغاء حقوق بديهية، كحق جمع الشمل العائلي، أو حق تسوية أوضاع المقيم في البلد لعشر سنوات بلا انقطاع، عكس ما كانت تضمنه القوانين المعمول بها سابقا في فرنسا.

أما بلجيكا فهي تقدم نموذجا رائعا لإدماج المهاجرين، على الأقل في شقها الفرانكفوني، حيث تحول هؤلاء، وأساسا المغاربة الذين يشكلون الأكثرية، إلى أقلية بلجيكية حقيقية تتعدى المفهوم الكلاسيكي للهجرة وجزء من تاريخ هذا البلد. إذ يمكن اعتباره مثلا يجب أن يقتدي به من طرف باقي الدول الأوروبية، فقد

<sup>1</sup> المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

<sup>2</sup> عوض إبراهيم شتا، أحمد عبد الونيس، القانون الدولي للعمل من النشأة إلى زمن العولمة، مكتب العمل الدولي، الطبعة

الأولى، القاهرة، 2005، ص33.

حان الوقت للتعامل مع المهاجرين كأقليات ذات معتقد وثقافة وتقاليد، بعيدا عن مفهوم الإدماج القسري.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: سياسة الورقة الخضراء

أصدر المجلس الأوروبي ما يسمى بسياسة "الورقة الخضراء" في الحادي عشر من شهر يناير عام 2005 ، وتهدف الورقة إلى مطالبة كافة الأطراف ذات الصلة بالتعليق وإبداء الرأي لوضع آليات لإدارة مسألة الهجرة على أساس من التعاون بين كل الأطراف.

وتتضمن الورقة الخضراء الخطوط العامة لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة، غير أنها لم تتحدث في واقع الأمر سوى عن العمالة المنظمة المهاجرة، والتي يحتاج إليها السوق الأوروبي لأسباب كثيرة بعضها اقتصادي وبعضها الآخر يتعلق بالطبيعة الديموغرافية لدول الاتحاد وتركيبه السكان ونسبتهم.<sup>2</sup>

وفي حين تولى الورقة اهتماما كبيرا لاحتياجات وأولويات سوق العمل الأوروبي فإنها لا تشير إلى أسباب ودوافع الهجرة غير المنظمة من الدول النامية إلى أوروبا. هذا كما تعاني الورقة من قصور في مجالات التعاون المطروحة بين الاتحاد وبين دول المنشأ والعبور، وتقتصر في معظمها على التعاون الأمني فضلاً، عن عدم ذكر الدور الذي يمكن أن يلعبه التعاون مع منظمات المجتمع المدني في هذا الشأن.<sup>3</sup>

### الفرع الثالث: الميثاق الأوروبي

سعى الاتحاد الأوروبي إلى ممارسة أقصى درجات الضغط على معظم حكومات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وخاصة ليبيا والمغرب ومصر لوقف الهجرة غير المنظمة، وكانت مصر من أكثر الدول استجابة لهذه الضغوط حيث قامت السلطات المصرية باعتقال مئات الأشخاص دون أي اتهام لمجرد أن

<sup>1</sup> - عبد الحليم مشري، جريمة تهريب المهاجرين من منظور قانون العقوبات الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، العدد الثامن، جانفي 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 14.

<sup>2</sup> - عبدا لله عبد الغني غانم، المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية ، ط2، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007، ص15.

<sup>3</sup> - نفس المرجع. ص16.

المهتمين كانوا مهاجرين سابقين أو أقارب لمهاجرين، ورغم قرارات الإفراج عنهم من المحاكم إلا أن وزارة الداخلية تعيد اعتقالهم مرة أخرى في انتهاك صارخ لحقوقهم التي كفلها الدستور والقانون.<sup>1</sup>

وفي هذا السياق دعا وزير الداخلية الايطالي دول الاتحاد الأوروبي إلى تبني قرار ينص على وقف استقبال العمال القادمين من خارج الاتحاد الأوروبي لمدة سنتين معتبراً أن إجراء كهذا سيحمي المهاجرين الموجودين في ايطاليا وغيرها من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه المعالجات والإجراءات تؤدي لمزيد من تدهور أوضاع وحقوق المهاجرين وكان أولى بحكومات دول الاتحاد الأوروبي القيام بمزيد من إجراءات الحماية لتعزيز حقوق المهاجرين ووقف تدهور أوضاعهم وحث حكومات الجنوب على معالجة أسباب الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بدلاً من فرض المزيد من الإجراءات التعسفية والأمنية.

#### الفرع الرابع: سياسة الهاجس الأمني.

تركز غالبية المشروعات المطروحة من قبل الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير المنظمة على الجانب الأمني، فمثلاً مشروع إنشاء معسكرات لاحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين لاسيما القادمين من مناطق النزاع (سوريا، العراق، أفغانستان) في حدود تركيا<sup>2</sup>. وغير ذلك من برامج الدعم المالي والتقني لحكومات دول جنوب المتوسط التي تتركز على حراسة الحدود البحرية والبرية، وكذلك للحد من العبور بشكل غير نظامي، مثل تلك المشروعات على الرغم من أهميتها إلا أنها لا يمكن أن تكون الوجه الوحيد للتعاون بين دول الاتحاد الأوروبي وبين حكومات جنوب المتوسط، فضلاً عن أن تلك البرامج قد تقود إلى انتهاكات لحقوق الإنسان مثل تلك التي وردت مؤخراً في تقرير لمنظمة العفو الدولية بشأن انتهاك حقوق طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين المحتجزين في ليبيا.<sup>3</sup>

إن القراءة الهادئة لإشكاليات الهجرة، في إطار الشراكة الأورو-متوسطية، تفرض علينا الاعتراف بأنه إذا كان مطلوباً من الدول المستقبلية للهجرة احترام حقوق الإنسان، فإنه مطلوب أيضاً من الدول المصدرة للهجرة أن تنتبه لعطبيها الداخلي الذي يستدعي إصلاح الهياكل والمؤسسات والبرامج والمخططات، بخلق مناخ اجتماعي وسياسي جديد، ذلك أن الحل الداخلي يظل الأكثر فعالية عبر إعادة

<sup>1</sup> عبد الله عبد الغني غالم، مرجع سابق، ص16.

<sup>2</sup> الاتفاقية التي عقدت بين تركيا والاتحاد الأوروبي، تنص الاتفاقية على إرجاع جميع المهاجرين الذين يصلون الحدود اليونانية بعد تاريخ 20 مارس 2016 إلى تركيا.

<sup>3</sup> عبد اللطيف معروف، الهجرة السرية والمهاجرون بدون أوراق في العلاقات المغربية الأوروبية، منشورات الجمعية المغربية للأبحاث والدراسات حول الهجرة، الرباط، ص25.

الاعتبار للشأن الاجتماعي بواسطة إنعاش فرص العمل، وتنشيط الاستثمار، وتقليص التفاوت الاجتماعي، وتوسيع قاعدة المشاركة في الحياة السياسية.

### المطلب الثالث : الهجرة غير الشرعية - حلول مقترحة -.

إن هذا الوضع وهذه المسؤولية التاريخية تتطلب من الدول المستقبلية للمهاجرين غير الشرعيين وخاصةً دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط أن تتحمل مسؤوليتها تجاه ما قامت به في الماضي من تسلط استعماري والذي كان سبباً في ظهور إشكالية الهجرة.

وما يمكن أن تقوم به دول الاتحاد الأوروبي يتمثل في إقامة مشاريع تنموية وعلى نطاق واسع في البلدان المصدرة للهجرة لإيجاد الظروف المناسبة التي تغري مئات الآلاف بالبقاء داخل بلدانهم، دونما الحاجة إلى ركوب الخطر في اتجاه الضفة المقابلة للمتوسط. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهي مطالبة بتنظيم عملية الهجرة بالتنسيق الكامل مع البلدان المصدرة للهجرة، وذلك بتحديد القطاعات ومدى حاجاتها من المهاجرين وتنظيم ظروف استقبالهم وضمان حقوقهم الكاملة، وكذلك عدم جعلهم يشعرون بأي تمييز أو أي ممارسة عنصرية، إن مثل هذا التنظيم وحده هو الكفيل بالقضاء على الظاهرة غير الشرعية، ويضع حداً لما يشعر به المهاجرون حالياً من حالات غبن واضطهاد وأليدة سياسات تمييزية وعنصرية واضحة ما انفكت تعبر عن نفسها في الدول الأوروبية المستقبلية للعمالة المهاجرة.<sup>1</sup>

وفي المقابل على البلدان المصدرة للعمالة، وعلى رأسها بلدان المغرب العربي، أن تعالج الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة والتي تتبع أساساً من واقعها وما تعانيه من عجز وفقير في مجال التنمية البشرية، بالإضافة إلى تبعيتها لاقتصاد رأسمالي استغلالي يجعل منها سوقاً لتصريف السلع وإقامة التجارب، لكل ذلك يفضل بعض الشباب بصفة عامة والمغاربي بصفة خاصة مرارة غسل أوروبا بدلاً من واقع مزري وتهميش اجتماعي يرهن له حياته.<sup>2</sup>

إذا كانت عملية التنمية تقتضئ إشراك كل الشرائح الاجتماعية، وتستند إلى خطابات المواطنة، فإن أول ما تقتضيه المواطنة احترام حق الإنسان في العيش الكريم وإتاحة الفرصة له لإظهار قدراته، وهو ما يقتضي إدماج الشباب في الحياة اليومية لا أن يتم قبر كفاءته وجعله يسلك طرق الانحراف والموت والضياع الذي تشكل الهجرة غير الشرعية أحد وجوهه.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - رواية توفيق، هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى أوروبا .. تحليل للأسباب والدوافع، ندوة "المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي، القاهرة، ٢٣ و ٢٤ أبريل 2007، جامعة الدول العربية، 2007، ص40.

<sup>2</sup> - رواية توفيق، المرجع السابق، ص41.

<sup>3</sup> - رواية توفيق، نفس المرجع، ص42.

ينبغي التعامل مع إشكالية الهجرة غير الشرعية أو السرية، باعتبارها ظاهرة اجتماعية ناجمة عن خلل وجب إصلاحه، ينبغي أن يتم وفق إستراتيجية اجتماعية واقتصادية وتربوية متكاملة تشرك كل الفاعلين وتراعي مصلحة كل الأطراف، وبالتأكيد فإن هذه الرؤية الشاملة تجسد بالفعل المنطلقات الأساسية لمعالجة الهجرة من منظور إنساني وتنموي واقتصادي، يؤدي حتماً إلى تحريك عجلة الإنتاج والتنمية المحلية وتقوية فرص الاستثمار، لتشغيل اليد العاملة التي تشكل مصدراً للهجرة السرية.<sup>1</sup>

وفي هذا الإطار يجب الإقرار بأن التعامل مع إشكالية الهجرة، يستلزم بالضرورة الانطلاق من المنظور الحقوقي، وذلك باستحضار البعد الإنساني في نسقه الكوني والشمولي، لأن جميع المهتمين بموضوع الهجرة مقتنعون بأن المقاربة الأمنية وحدها ليست كافية لمعالجة قضايا الهجرة في إطارها العام. وتبعاً لذلك، فقد أصبح من اللازم إعادة النظر في هذه المقاربة وإغنائها برؤية جديدة تستند أساساً على مرتكزات قانونية وحقوقية واقتصادية وتنموية شاملة.

إن الهدف لن يتأتى تحقيقه إلا من خلال تعاون فعال ودعم متواصل من دول الشمال لبلدان الجنوب في إطار من الشراكة الإستراتيجية القادرة على رفع التحديات التي تطرحها الهجرة، في مختلف جوانبها وأبعادها الإنسانية والاجتماعية، بغية إيجاد الحلول لكل المشاكل التي تفرزها الظاهرة.<sup>2</sup>

ومن خلال استقراء العديد من المؤشرات الراهنة، يظهر أن هناك وعياً حقيقياً متزايداً بأهمية هذا النوع من التعاون الواضح والمسئول، والذي يراهن في الأساس على النهوض بثقافة حقوق المهاجرين. إن الدفاع عن حقوق المهاجرين لم يعد حقاً للبلدان المصدرة، بل حق دولي. فهناك اتفاقيات دولية صادرة عن الأمم المتحدة كالاتفاقية الدولية لحماية المهاجرين وأفراد أسرهم، بالإضافة إلى الاتفاقيات الجهوية كالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والميثاق الاجتماعي الأوروبي والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي تهدف إلى فرض احترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين.

## الخاتمة:

يبقى الأمل في القضاء علي ظاهرة الهجرة غير المنظمة ضعيفا إذا لم يتم القضاء على كل الظروف الرئيسية التي تتسبب فيها. إن اتخاذ خطوات للحد من البطالة والحد من القصور في التنمية، بما يقلل الفجوة التنموية بين دول طرفي الشراكة الأوروبية متوسطة هو السبيل الوحيد للتعاطي المجدي مع المشكلة. ومن ثم فإنه يتعين علي الإتحاد الأوروبي أن ينهج استراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

<sup>1</sup> جمال وهبي، الجزائر والمغرب من أكثر الدول التي تهجر أدمغتها، مقال رأى، جريدة المساء، العدد 446، 25 فبراير 2008، ص 09.

<sup>2</sup> المركز الديمقراطي العربي، الهجرة غير الشرعية: مشكلة تفرق المجتمع الدولي، القاهرة، 2009، ص 13.

في دول الجنوب، عبر الدعم المالي والتقني من أجل توفير فرص عمل ودخول مناسبة للشباب في هذه الدول.

إنّ التصدي للهجرة غير المنظمة ليست مسؤولية بلدان الجنوب وحدها التي لا يمكنها بمفردها حراسة الحوض المتوسطي من التسلات التي لم يعد أبطالها من سكان بلدان المنطقة فقط، بل إنها أساسا من أكبر مسؤوليات البلدان الأوروبية التي تتصلت أو كادت من دورها التنموي تجاه البلدان المتوسطية واتجهت، إلى البلدان حديثة الانتماء إلى الإتحاد الأوروبي أو المقبلة عليه.

كما أن معالجة ملف الهجرة غير المنظمة لا يمكن أن يكون معالجة أمنية بالدرجة الأولى تتمثل في ملاحقة المتسللين واعتقالهم، بل يجب أن تتبع من حوار شامل ومن مقاربة تضامنية وإنسانية، تسمح بحرية تنقل الأشخاص والتبادل الإنساني، حتى لا تظل الشراكة حبيسة التبادل التجاري والسلعي. وستظل الشراكة الأوروبية متوسطة عرجاء ومختلة التوازن مادامت التنمية بين ضفتي المتوسط مختلة، وما بقيت الهوة التنموية قائمة بين الشطر الأوروبي والشطر المتوسطي.

بناء على ما تقدم في البحث يمكننا أن نخلص إلى التوصيات التالية :

- ضرورة التعاون الدولي في مكافحة الإجرام بصفة عامة ، وجريمة الهجرة غير الشرعية بصفة خاصة حتى لا يفلت مجرم من العقاب.
- معاملة المهاجرين غير الشرعيين معاملة إنسانية غير مهينة ، وفقا لأحكام مواثيق حقوق الإنسان باعتبارهم ضحايا وليسوا مجرمين.
- تفعيل دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية نحو المساعدة في توفير المعلومات اللازمة ، وتبادلها بشأن المنظمين والمنفذين للرحلة ، والمساعدة في القبض عليهم وتسليمهم لدولة الاختصاص وتفعيل دور التعاون القضائي الدولي.
- المساعدة في تمويل مشاريع تنموية في الدول التي تعاني من الظاهرة.
- تشديد العقوبات على مهربي المهاجرين غير الشرعيين ، وتجميد ومصادرة أموالهم ، وفي حالة تعرض المهاجرين غير الشرعيين للموت ينسب إليهم القتل العمد تأسيسا على توافر القصد الجنائي الاحتمالي في حقهم.
- يجب على المشرع الدولي تضمين بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر واجب الإنقاذ من جانب دول المقصد في حال تعرض المهاجرين غير الشرعيين للغرق ، وإذا قصرت في ذلك ثبت في حقها المسؤولية الدولية عن التقصير في إنقاذ رعايا دولة المنشأ.

## المراجع.

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
2. جمال وهبي، الجزائر والمغرب من أكثر الدول التي تهجر أدمغتها، مقال رأي، جريدة المساء، العدد 446، 25 فبراير 2008.
3. جون لوفيل، الهجرة النسائية بين دول المتوسط والاتحاد الأوروبي، ترجمة يوروميد للهجرة، المفوضية الأوروبية، النمسا، 2013.
4. ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو قارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2011.
5. رياض حمدوش، تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية، الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة، 2008.
6. عبد الحليم مشري، جريمة تهريب المهاجرين من منظور قانون العقوبات الجزائري، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، العدد الثامن، جانفي 2013، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
7. عبد الفتاح وهيبة، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
8. عبد القادر لقصير، الهجرة من الريف إلى الحضر، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية، بيروت، 1969
9. عبد اللطيف معروف، الهجرة السرية والمهاجرون بدون أوراق في العلاقات المغربية الأوروبية، منشورات الجمعية المغربية للأبحاث والدراسات حول الهجرة، الرباط. رواية توفيق، هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى أوروبا .. تحليل للأسباب والدوافع، ندوة "المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي، القاهرة، ٢٣ و ٢٤ أبريل 2007، جامعة الدول العربية، 2007.
10. عبدا لله عبد الغني غانم، المهاجرون دراسة سوسيوأنثروبولوجية، ط2، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007.
11. عوض، إبراهيم، شتا، أحمد عبد الونيس، القانون الدولي للعمل من النشأة إلى زمن العولمة، مكتب العمل الدولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005.
12. محمد حسين صادق حسن، الهجرة الخارجية وأثرها على البناء الطبقي، منشأة المعارف، القاهرة، 2007.
13. محمود شريف بسيوني، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الطبعة الاولى، دار الشروق، القاهرة، 2004.
14. المركز الديمقراطي العربي، الهجرة غير الشرعية: مشكلة تترك المجتمع الدولي، القاهرة، 2009، ص13.
15. منير بلعيد، الديناميكيات الامنية الجديدة في الاقليم المتوسطي: دور الجزائر الامني كفاعل في المنطقة. في الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط، ملتقى قسنطينة، 2008.